

# إضرابات عمالية في قطاعات سيادية تضع الحكومة الجزائرية أمام اختبار صعب

## أسبوع اجتماعي ساخن ينتظر الجزائر نهاية الشهر الجاري



تستمر الاستعدادات في الجزائر لمجموعة من الإضرابات في قطاعات سيادية على غرار الجمارك والضرائب والإدارة والتعليم ستنفذ نهاية الشهر الجاري، ما يضع الحكومة برئاسة عبد العزيز جراد أمام تحدٍ صعب نظرا لحساسية القطاعات التي ستتدخل في إضرابات احتجاجاً على تملص السلطة من التزاماتها تجاهها.

صابر بليدي

الجزائر - يُنتظر أن تشهد الجزائر خلال الأسبوع الأخير من الشهر الجاري حالة من الشلل غير المسبوق، بعد أن قررت عدة قطاعات حكومية الدخول في إضراب عن العمل، تنديدا بتملص الحكومة من التزامات سابقة قطعتها على نفسها مع الشريك الاجتماعي، وهو ما سيضع السلطة أمام مازق حقيقي في مواجهة موجة الغضب الاجتماعي التي ستتغذي زخم وشرعية الاحتجاجات السياسية المفتوحة.

وأعلن ناشطون في قطاع الحماية المدنية (الدفاع المدني) في التجمع المنتظم بالعاصمة الجزائرية مساء الأحد الدخول في إضراب عن العمل في 26 و 27 أبريل الجاري، ويرى هؤلاء موقفهم بـ"تقاعس الإدارة الوصيفة في تلبية المطالب الاجتماعية والمهينة المرفوعة لديها منذ سنوات".

وأكد البيان أن "الوصاية لا زالت تتعامل مع قطاع الحماية المدنية بشيء من الإزدراء وعدم الجدية، رغم الجهود التي يبذلها هؤلاء خلال تادية مهامهم، وأن منتسبي القطاع شبه الرسمي هم الوحيدون الذي يحظون باحترام شامل من طرف المجتمع، وهم في الصفوف الامامية في كل الأزمات والكوارث، ومع ذلك فإن منحة الخطر التي تتلقاها تبقى رمزية جدا حيث لا تتعدى سقف 40 دولاراً".

ويتنظر أن يكون الأسبوع الأخير من الشهر الجاري أسبوعا ساخنا اجتماعيا واقتصاديا بسبب قرار العديد من القطاعات الدخول في إضراب احتجاجي، ويتعلق الأمر بكل من الجمارك والضرائب والإدارة والتعليم إلى جانب عمال البريد الذين يواصلون إضرابا منذ عدة أيام.

ويعتبر دخول الدفاع المدني والجمارك على خط الجبهة الاجتماعية المتملمة مؤشرا خطيرا قياسا بما

يمثله القطاعان من أهمية بالنسبة إلى رمزية الخدمة العمومية المكفولة من طرف السلطة ومساهمتها في توفير أحد أبرز مصادر الخزينة العمومية وهي العائدات الجمركية المطبقة على البضائع.

وتعرف الجزائر خلال الأسابيع الأخيرة حالة احتقان اجتماعي كبير، في ظل تدهور القدرة الشرائية والغلاء الفاحش لأسعار المواد الاستهلاكية، وتملص الحكومة من التزاماتها الاجتماعية السابقة، تحت ضغط الإكراهات المالية والاقتصادية.

وتبقى الإضرابات العمالية أحد أبرز أوراق الضغط القوية على الحكومة، وقد تندفع إلى الإنزلاق في ظل محاولات توظيفها لأغراض أخرى، ولذلك يجري التحذير منها في الجزائر، حيث أكدت رئيسة حزب العمال اليساري لويضة حنون على "ضرورة استماع الحكومة لانشغالات الطبقة الشغيلة قبل انقلاط الوضع إلى ما لا تحمد عقباه".

ولم تتوان حنون في معاتبة السلطة على تجاهلها لمطالب التغيير السياسي، وقالت "يمكن أن تندم يوما ما على سلمية الحراك الشعبي، لأن انزلاق الوضع الاجتماعي سيدمر البلاد"، في إشارة إلى أثر ما يوصف بـ"ثورة الجوع" على الاستقرار الاجتماعي في البلاد.



لويضة حنون

انزلاق الوضع الاجتماعي في الجزائر سيدمر البلاد

وما زالت الحكومة عاجزة عن ضبط الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، بشكل زاد من نفوذ وتغول مختلف اللوبيات التي تصدّت إرادة السلطة العمومية في فرض هدوء اجتماعي غير أن ممارسات الاحتكار والمضاربة والندرة التي طالت بعض المواد الاستهلاكية، وقبلها أزمة الحليب والسيولة المالية

لا تراجع عن الضغط على السلطة الجزائرية

تعرفها البلاد، لاسيما وأن الأمر يتعلق بالدفاع المدني والجمارك والجبابة والصحة.

وما زال موظفو القطاعات المذكورة يشكلون وعاء اجتماعيا قويا بإمكانه صناعة أي تحولات مفاجئة في البلاد، خاصة وأن احتجاج عمال الجمارك يعني دخول المطارات والموانئ والبوابات الحدودية في شلل تام، وركود حركة البضائع والتجارة وحرمان الخزينة العمومية من عائدات هي في أمس الحاجة إليها.

كما تمثل قطاعات الصحة والبريد والجبابة والحماية المدنية عصب حساسا في الخدمة العمومية التي توفرها الحكومة، وأي اهتزاز في استقرارها ينعكس على النسيج الاجتماعي العام في البلاد، لأن العدوى مرشحة للتمدد إلى مختلف القطاعات الأخرى، وقد يكون وقعها أكثر إيلا ما للحكومة من الاحتجاجات السياسية المستمرة في البلاد منذ أكثر من عامين بشكل سلمي وهادئ.

والماء والكهرباء، عكست فشلا حكوميا غير مسبوق في إدارة شؤون الدولة، الأمر الذي عزز شرعية مطلب التغيير السياسي في البلاد.

وإذا كان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون نفسه قد شدّد أمام كبار مسؤولي الدولة على التخفيض في سعر البطاطا على اعتبار أنها غذاء رئيسي للجزائريين، فإن ناشطي الأسواق فرضوا منطقتهم وتحذوا الرئيس، وهو ما يعطي الانطباع بأن الحكومة باتت واقعة تحت رحمة لوبيات المضاربة والإشاعات التجارية، وحتى الوجود التي أطلقها وزير التجارة كمال زريق بتدخل الحكومة لضبط السوق لم يتحقق منها شيء وترك المستهلك في مواجهة مصيره.

وإذا كانت الاحتجاجات التي نفذها منتسبو قطاع التعليم، تنديدا بما أسموه بـ"استفزازات الإدارة للمعلم وعدم احترام مرثي الأجيال"، فإن دخول قطاعات استراتيجية في البلاد على خط الاحتجاج يعكس مدى تعقد الأزمة التي

## أحزاب موريتانية تمهد لإنهاء مهادنة السلطة

نواكشوط - حذرت أربعة من أهم

أحزاب المعارضة في موريتانيا مما أسمته غياب الشفافية في إدارة الشأن العام وغياب قواعد الإجماع الوطني في إشارة إلى ضرورة القيام بإصلاحات. واعتبر مراقبون أن هذه الخطوة قد تمهد لإعلان تلك القوى عن نهاية فترة المهادنة مع السلطة التي بدأت مع تولي الرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني لسدة الحكم في أغسطس 2019. وقالت أحزاب كتلت القوى الديمقراطية واتحاد قوى التقدم والتناوب الديمقراطي وحزب الصواب في بيان أصدرته مساء الأحد إنه في حال عدم الإسراع بالإصلاحات اللازمة ووضع حد للفساد، فإن "البلاد تواجه مخاطر الفوضى وعدم الاستقرار".

وأكدت أن مواجهة الأوضاع الصعبة تتطلب كذلك القطيعة مع ما أسمتها "العشرية المشؤومة" في إشارة إلى فترة حكم الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز الذي أعلن انخراطه في حزب سياسي وهو يخوض معركته السياسية والقضائية مع الرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني.

وقالت الأحزاب في بيان إنها لا تزال تتطلع في المراحل القادمة للإعداد للحوار الوطني بعد أن أنهت تنسيقية الأحزاب المنظمة بالبرلمان اتصالاتها بالقوى السياسية والمنظمات.

واعتبرت أن "موريتانيا تعاني من مشاكل جمة، وتواجه تحديات جسام أنت إلى ظروف بالغة الخطورة قد تعرضها لأحد احتمالين: فإما أن يتمكن أعداء التغيير والقطيعة مع العشرية المشؤومة من إعادة البلاد إلى المربع الأول، وإما أن يبرح بها في أتون الفوضى وعدم الاستقرار؛ ولا أدل على ذلك من المحاولات اليائسة التي خرج بها رأس الفساد مؤخرًا، لتضليل الرأي العام وتزييف الحقائق، مبرزا نفسه في دور القائد المنقذ".

وهيمن الصراع بين الرئيسين على الحديث عن مكافحة الفساد حيث تلاحق ولد عبدالعزيز تهم بالفساد يرفضها متقما الرئيس ولد الغزواني بالتحالف مع جماعة الإخوان المسلمين من أجل تصفيته والتخيل به.

وفي وقت سابق دعا ولد عبدالعزيز في بيان أنصاره إلى الالتحاق به في "حزب الرباط الوطني من أجل الحقوق وبناء الأجيال"، وذلك بعد محاولات عدة للانخراط في أحزاب أخرى على غرار "الحزب الوحدوي الديمقراطي الاشتراكي" (معارض/غير ممثل في البرلمان) الذي تحظره السلطات مؤقتا بسبب مخالفته للقوانين المنظمة للأحزاب. وقال في بيانه المطول شديد اللهجة "ادعو كل الغيورين على هذا الوطن، والذينحرصين على نهضته وتطوره، والذين يطعنون إلى القطيعة التامة مع التخلف والأتكالية والمسلكيات البائسة؛ من فساد ومحسوبية وقشل، أن يلتحقوا بنا في المشروع الوطني الجامع لحزب الرباط الوطني من أجل الحقوق وبناء الأجيال".

# انتقادات للواقع الحقوقي في تونس تثير المخاوف من التراجع عن الحريات

وعاد الملف الحقوقي في تونس إلى تصدر واجهة الأحداث المتسارعة التي عرفتها البلاد في موفى يناير الماضي، إثر موجة احتجاجات رافقتها أعمال شغب ما أسفر عن إيقاف المئات من الشبان.



فتحي الجراي

تونس ليست بلدا خاليا من التعذيب ولا تتصدى له.

وفي فبراير، أفادت الناطق الرسمي باسم دائرة استئناف المستير روضة بريمة، بأن النيابة العمومية اتخذت قرارا بإجراء بحث تحقيقي "من أجل التعذيب الناجم عنه بتر عضو ضد كل من عسى أن يتكسف عنه البحث على معنى أحكام الفصلين 101 ثالثا فقرة ثانية و 101 مكرر من المجلة الجزائية". وأشارت، في بلاغ نشرته على صفحاتها الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، بأن "القرار اتخذ إثر شكاية تقدم بها محامي متهم موقوف بالسجن المدني بالمنستير (شرق)، وتقدير الطبيب الذي عاين الحالة، ومحضر سماع الشاسكي من طرف ممثل النيابة العمومية بالمنستير".

مثل ما كانت أول بلد الغنى العبودية والرق".

ولفت إلى أن ميزانية الهيئة ضعيفة حيث بلغت مليوني دينار، مخصصة لسداد الأجور والرواتب، ولا تكفي للقيام بالوظائف الرقابية المطلوبة منها والحملات التحسيسية والتوعوية. وقامت الهيئة بزيارات ميدانية لمراكز الاحتجاز والإيقاف والمراكز الاجتماعية ومراكز المهاجرين، وكل أنواع الأمانن السالبة للحرية، وجميع اللجان تشتغل بشكل متواصل.

ومن جهته أكد النائب عن الكتلة الديمقراطية المعارضة سالم قطاط، في مداخلة له بالبرلمان "أنه لا يوجد أي مبرر لقيام الأمن بالتعذيب، ولا ينبغي أن يكون تحقيق الأمن الوطني مطية لاستخدامه". وأشار إلى أن "الدولة بالرغم من مصادقتها على الاتفاقيات والمعاهدات الحقوقية المناهضة للتعذيب، ما زالت تمارسه وتستعمل التعذيب ضد خصوم الحكم، وليست الاتفاقات الموقعة سوى تجميل صورتها في المحافل الدولية".

وأضاف أن الهيئة يجب أن تقوم بدورها بفاعلية وأن تكون أكثر حضورا وأن تجسّد دورها الرقابي، وأن تعيد الحقوق للمواطنين الذين تم الاعتداء عليهم بالتعذيب.

قبل 2011 كسياسة للدولة لاقتلاع الاعترافات، لكن كظاهرة ما زالت موجودة اليوم، وسجلنا في تقاريرنا التي خرجت للعلن حالات تعذيب".

وتابعت "حقوق الإنسان كل لا يتجزأ ولا بد من ضمان المحاكمة العادلة، لأن المتهم يحتاج إلى محام منذ البداية وهذا ليس متوفرا ويقع التستر عليه استنادا إلى الزيارات قمننا بها". واستطردت "لحظنا أن هناك إفلاتا من العقاب، والمتهمون يسوء المعاملة والتعذيب لا يتم تتبعهم".

وبدوره كشف فتحي الجراي أن "الهيئة تلقت 630 إشعارا بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان في السجون ومراكز الإيقاف والاحتفاظ، وبعد التقصي، قامت الهيئة بـ600 إحالة إدارية إلى السلطات المختصة وأكثر من 70 إحالة قضائية إلى المحاكم". وقال رئيس الهيئة إن تونس أرست أول هيكل للوقاية من التعذيب في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، مشيرا إلى أن بلاده "بإمكانها أن تكون بلدا خاليا من التعذيب

وقالت نجاة الزموري عضو الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان "ما تلقى بظروف الإقامة في السجون، حيث أن الألاف من المساجين لا يملكون أسرة ويفترشون الأرض، قائلا "هناك إهانة للذات البشرية وإهانة لكرامة المساجين". ودعا جريي وزارة الداخلية إلى تطوير الياتها في التعامل مع الموقوفين، وإلى ضرورة التخلي عن الأليات البالية والدكتاتورية والتي تتعلق بالإكراه على الاعتراف.

وحذرت أوساط حقوقية من تسجيل جملة من التجاوزات والاختلالات

بالسجون التونسية، التي رصدتها خلال الزيارات الميدانية مرفوعة بتقارير حول الملف. وتثير تلك التحذيرات مخاوف حول المكاسب المرتبطة بالحرريات وحقوق الإنسان التي نجح الشباب التونسي في إحرزها من ثورة 14 يناير 2011 التي أطاحت بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي.

وأكد أن تونس في الحد الأدنى من المعايير الدولية، بل خارج المعايير في ما يتعلق بظروف الإقامة في السجون، حيث أن الألاف من المساجين لا يملكون أسرة ويفترشون الأرض، قائلا "هناك إهانة للذات البشرية وإهانة لكرامة المساجين". ودعا جريي وزارة الداخلية إلى تطوير الياتها في التعامل مع الموقوفين، وإلى ضرورة التخلي عن الأليات البالية والدكتاتورية والتي تتعلق بالإكراه على الاعتراف.

وحذرت أوساط حقوقية من تسجيل جملة من التجاوزات والاختلالات بالسجون التونسية، التي رصدتها خلال الزيارات الميدانية مرفوعة بتقارير حول الملف. وتثير تلك التحذيرات مخاوف حول المكاسب المرتبطة بالحرريات وحقوق الإنسان التي نجح الشباب التونسي في إحرزها من ثورة 14 يناير 2011 التي أطاحت بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي.

